

قياس اثر تغيرات السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1990-2022

*Measuring the Impact of Fiscal and Monetary Policy Changes on
Economic Growth in Algeria During the Period 1990-2022*

سواكر ريان، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،

rayene.souaker@univ-biskra.dz

عبد فريد، مخبر مالية بنوك و إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة،

farid.abba@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/27 تاريخ القبول: 2025/05/15 تاريخ النشر: 2025/06/04

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر كل من السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 من خلال النموذج القياسي الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL و قد تم اختيار مختلف المتغيرات التي تعبر عن السياستين بالإضافة إلى متغيرات أخرى تراعي خصوصية حالة الاقتصاد الجزائري. حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط للنمو الاقتصادي بالسياسة المالية و النقدية و لا كن لا يمكن مقارنته بأكبر محدد و مفعول و مؤثر و هو أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية؛ السياسة النقدية؛ النمو الاقتصادي؛ نموذج ARDL.

تصنيف JEL: E52، C22، C5، E62، O47.

Abstract: This study aims to measure the impact of monetary and fiscal policies on economic growth in Algeria during the period 1990-2022 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Through Various variables representing both policies were selected, along with other variables that take into account the specific characteristics of the Algerian economy. The study results indicate a relationship between economic growth and both fiscal and monetary policies. However, this relationship cannot be compared to the **most significant determinant and driver**, and influential factor—oil prices.

keyword: Fiscal Policy, Monetary Policy, Economic Growth, ARDL Model.

JEL classification code : E52, C22, C5, E62, O47.

المؤلف المرسل: سواكر ريان، الإيميل: rayene.souaker@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تمثل كل من السياسة المالية و النقدية أهم أطراف عمل و تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية و توجيهها لتحقيق الأهداف المحددة و المختلفة، إذ أن لكل منهما الأدوات و الوسائل و قنوات تفعيل الدور الذي تلعبه، فتفعيل دور السياسة المالية يمكن أن يكون بواسطة توجيه الإنفاق الحكومي سواء بالتوسع فيه فتكون السياسة المالية توسعية أو بخفضه فتكون السياسة المالية انكماشية و كذلك الأمر بالنسبة للسياسة النقدية فيمكن توجيهها من خلال التحكم في كمية المعروض النقدي سواء بالتوسع أو بالتقييد. كل هذه الأساليب ما هي إلا التغيرات المحتمل إحداثها من خلال أدوات السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة و التي يعتبر أهمها تحقيق النمو الاقتصادي بحيث تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى وذلك حسب المعطيات و الوقائع الاقتصادية التي تميز هيكل و طبيعة اقتصادها.

الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى تحقيق درجات و زيادة في نموها الاقتصادي في المقابل فرض عليها واقعها الاقتصادي و ارتباط سياستها الاقتصادية بأسعار و عوائد البترول أن تكون أهدافها المحددة وفقا لما تفرضه تقلباته بدرجة كبيرة بالرغم من هذا فقد انتهجت العديد من الإجراءات في جانبي السياسة المالية و النقدية التي هدفت من خلالها إلى رفع النمو الاقتصادي بداية من سنة 1990 أين أصدرت قانون النقد و القرض و الذي نظم سير السياسة النقدية في الجزائر بالإضافة إلى هذا فقد قامت بالعديد من برامج التنشيط الاقتصادي و المخططات التنموية و الاستثمارية و التي فسرت سلوك سياستها المالية التوسعية و التي استهدفت بالدرجة الأولى دعم النمو الاقتصادي لا كن الارتباط بأسعار البترول بقي يفرض نفسه في توجهات السياستين ففي سنة 2017 و بسبب تزايد العجز و لتغطيته لجأت لسياسة نقدية توسعية في إطار التمويل غير التقليدي كل هذه التغيرات في نمط سير السياسة المالية و النقدية توجهنا إلى مناقشة إشكالية إمكانية وجود اثر لكنا السياستين من عدمه على النمو الاقتصادي و قنوات الانتقال و التي تبقى مطروحة. و هذا ما سيتم تناوله في دراستنا من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. و بناءا عليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر التغيرات في السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2022؟

- الأسئلة الفرعية: تتدرج ضمن إشكالية بحثنا مجموعة من الأسئلة الفرعية ندرجها كالآتي:
- هل يوجد اثر للتغيرات في الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي المدى الطويل و القصير؟
 - هل يوجد اثر ايجابي للتغيرات في المعروض النقدي بمعناه الواسع على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و القصير؟
 - هل أسعار البترول من المحددات و المؤثرات الأساسية في توجيه النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير؟
 - هل تساهم معدلات التضخم في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و القصير؟
 - الفرضيات: تبني فرضيات الدراسة على أن السياسة النقدية و المالية و أسعار البترول يؤثران على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و القصير بهيمنة اكبر للسياسة النقدية و أسعار البترول.
 - يؤثر الإنفاق الحكومي ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و القصير.
 - تؤثر الكتلة النقدية ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و القصير.
 - تعتبر أسعار البترول المؤثر الأساسي في توجيه النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و القصير.
 - تؤثر معدلات التضخم في توجيه النمو الاقتصادي سلبا على المدى القصير و الطويل.
- أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه كل من السياسة المالية و النقدية في توجيه النمو الاقتصادي و تحقيق المعدلات المستهدفة منه وذلك على المدى الطويل و القصير باعتبارهما أهم محددات و موجهات للسياسة الاقتصادية الكلية و لمؤشر النمو الاقتصادي بالأخص وذلك من خلال محاولة قياس و إثبات هذا الأثر في حالة الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) .
- منهجية البحث: تم في هذه الورقة البحثية استخدام المنهج الوصفي و التحليلي للتعرف على أهم متغيرات المستخدمة في هذه الدراسة و التي تعبر عن السياسة المالية و النقدية و كذلك

المتغيرات الأخرى التي يفترض أنها تؤثر على النمو الاقتصادي واعتمدنا أيضا على تحليل و تتبع مسار و تطور السياستين في الجزائر و أهم التغيرات التي مرت بها من خلال مجموعة البيانات المدرجة في محتوى الدراسة و تم أيضا استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL كأسلوب قياسي و كمي لإثبات أثرهما على النمو الاقتصادي.

2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التطبيقية و القياسية التي هدفت و كشفت عن انتقال اثر السياسة المالية و النقدية للنمو اقتصادي خاصة في الاقتصاديات التي يكون فيها تحقيق تقدم في مستويات النمو الاقتصادي يعتمد على أسعار البترول كمصدر أساسي لذلك.

دراسة (timothy & ishola, 2020) قدم الباحثان ورقة بحثية هدفت إلى دراسة كيفية تأثير كل من السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا مستخدمين المنهج الكمي من خلال سلسلة زمنية تضمنت الفترة ما بين 1989 إلى 2018 و ذلك من خلال مجموعة من المتغيرات المتمثلة في الإنفاق الحكومي الإيرادات معدل التضخم و الناتج المحلي الإجمالي معدل الفائدة معدل البطالة و الكتلة النقدية حيث توصلوا إلى أن الكتلة النقدية و الإنفاق الحكومي و الإيرادات لها تأثير في تحقيق النمو الاقتصادي و استقراره في نيجيريا وذلك من خلال نتائج الدراسة القياسية المبنية على نموذج ARDL التي أثبتت أن لكل من السياسة المالية و النقدية لها تأثير ايجابي في الاقتصاد النيجيري بفاعلية اكبر للسياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي.

دراسة (Samaul, 2016) تم في هذه الدراسة قياس اثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي النيجيري بين سنة 1981 حتى سنة 2015 مع التركيز على الفعالية الأكبر للسياستين و كيف يستجيب الناتج المحلي الإجمالي لصدمات و تغيرات السياسة المالية و السياسة النقدية. و تم تقدير ذلك قياسيا بسلسلة زمنية ل34 سنة عن طريق نموذج تصحيح الخطأ VAR بمتغيرات تتمثل في سعر الصرف الكتلة النقدية الإنفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي و الضرائب و قد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية كانت

الأكثر فعالية و تأثير في تحفيز النمو الاقتصادي خاصة من جانب التوسع في الإنفاق على رأس المال في المقابل كن تأثير السياسة النقدية ضعيف على نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا أوصت الدراسة إلى وجوب التعاون و التنسيق بين السلطة النقدية و المالية وكذلك توجيه الموارد بشكل يتناسب أكثر مع المجالات و القطاعات الأكثر حاجة لها.

دراسة (MESSAOU DI, 2024) تهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ بتأثير السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، والذي يُعتبر أداة تحليلية قوية تتيح تحليل العلاقات السببية والتفاعلات بين المتغيرات المالية والنقدية، والمتمثلة في الإنفاق الحكومي، وعرض النقود، وسعر الصرف. كما سعت إلى تقدير مدى تأثير السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الجزائري باستخدام البيانات المتاحة من البنك الدولي خلال الفترة (1980-2022). تشير نتائج التقدير المحصل عليها إلى أن السياسة النقدية لها تأثير أكبر على النمو الاقتصادي الجزائري مقارنة بالسياسة المالية و توصلت الدراسة إلى أن هناك توافق لهذه التقديرات مع النظرية الاقتصادية والأدلة التجريبية، و التي تدعمها التحليلات الإحصائية بشكل إضافي.

دراسة (Hibour & taleb, 2022) حيث سعت هذه الدراسة إلى تبرير فعالية كل من السياسة المالية و النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية تخص الفترة الزمني 1990-2020 تم معالجة و قياس الأثر للسلة الزمنية التي تخص فترة الدراسة بنماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و قد افترضت الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر من خلال جملة من المتغيرات و اكتفت بها و هي سعر الصرف و معدل إعادة الخصم بالنسبة للسياسة النقدية أما بالنسبة للسياسة المالية فقد استخدمت الدراسة متغير إيرادات الجباية البترولية و عبرت عن النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي. و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية و هي أن هناك ضعف تأثير لأدوات السياسة النقدية فيما أكدت الدراسة إلى العلاقة القوية بين الناتج المحلي الإجمالي و الجباية البترولية و الذي فسرتة بارتباط النمو الاقتصادي الجزائري بقطاع المحروقات.

دراسة (laiche & sayeh, 2020) هدف هذا المقال إلى معرفة تأثير السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال سلسلة زمنية تخص الفترة من 1980 الى 2017 و بناء على الاختبارات القياسية التي قامت بها الباحثة توصلنا إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات و هذا ما برر استخدامهم لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR و عبرت عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أما السياسة المالية و النقدية فقد استخدمت المعروض النقدي و الإنفاق العام و تلخصت نتائج الدراسة أن كل من السياسة المالية و النقدية لا تسبب نمو اقتصادي في الجزائر لعدم وجود علاقة سببية و أن طبيعة السياسة المالية التوسعية الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي كان له اثر سلبي على أداء السياسة النقدية بالإضافة إلى طردية العلاقة بين النمو الاقتصادي و العرض النقدي و العلاقة العكسية بينه و بين الإنفاق العام.

دراسة (Chehat, 2022) تبحث هذه الورقة عن أثر كل من السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019 من خلال دراسة قياسية تمثلت في نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR واستخدمت متغيرات للتعبير عن السياستين تتمثل في الإنفاق الحكومي و الكتلة النقدية. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالسياسة النقدية و السياسة المالية على المدى الطويل حيث تلعب كل من السياستين دورا متزايد الأهمية في النمو الاقتصادي. بالرغم من هذا فإن دور السياسة النقدية أقوى من السياسة المالية، كما تحاول هذه الدراسة أيضا تقديم توصيات استنادا إلى نتائج النموذج المدروس بحيث ركزت على ضرورة زيادة فعالية السياسة المالية عن طريق الإنفاق الحكومي.

3. وصف متغيرات الدراسة: تم الاعتماد في قياس اثر السياسة المالية و السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر بمجموعة من المتغيرات التي يمكنها أن تبين و تعبر عن هدف الدراسة ندرجها كالآتي:

-**الإنفاق الحكومي:** تم اختيار الإنفاق الحكومي كمتغير يعبر عن السياسة المالية في الجزائر حيث يشير الإنفاق الحكومي إلى نفقات الحكومة المخصصة للوفاء بالتزاماتها وتوفير السلع والخدمات للمجتمع أو على انه المبلغ النقدي الذي يخرج من الذمة المالية

للدولة أو إحدى المؤسسات العامة بهدف إشباع حاجة عامة (Duaimi, 2018, p. 8) . ويشمل ذلك الإنفاق على تطوير البنية التحتية، التعليم، الرعاية الصحية، الدفاع، الرفاه الاجتماعي، الإعانات، الإدارة، وغيرها يهدف الإنفاق العام إلى تحسين الرفاهية العامة للمواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

ووفقا لما سبق فقد قمنا بالتعبير عن الإنفاق الحكومي في الجزائر (GEXP) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسلسلة زمنية سنوية من 1990 إلى 2022 و اعتمدنا في ذلك على قاعدة بيانات البنك الدولي.

-الكتلة النقدية: تم التعبير عن السياسة النقدية بمتغير الكتلة النقدية و التي تمثل (عرض النقد) أي المخزون النقدي في نقطة زمنية معينة (مقدار العملة أو النقد المتداول في الاقتصاد في التاريخ الذي فيه قياس هذا المقدار). ويتم الحصول عليها من خلال جمع الأصول المالية التي يمكن أن تؤدي وظائف النقود، مثل وسيلة التبادل ومستودع القيمة توضح عملية عرض النقود كيفية تكوين مخزون النقود داخل الاقتصاد وبعد فهم هذه العملية ضروريا لضمان تنفيذ فعال للسياسة النقدية وتحقيق أهدافها المحددة (Shrestha 2022, 18) .

و بناءا عليه عبرنا عن الكتلة النقدية في الجزائر (M2) بالمعرض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبسلسلة زمنية سنوية من 1990 إلى 2022 و 2022 للدور الهام الذي تلعبه الكتلة النقدية في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي (boussiki & aissani, 2019, p. 303) اعتمدنا في ذلك على قاعدة بيانات البنك الدولي.

بالإضافة إلى المتغيرين السابقين وضعنا متغيرات أخرى ضابطة للنموذج و من المحتمل أن تحسن النتائج للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في التأثير على النمو الاقتصادي عموما و في حالة الجزائر خصوصا نبينها كآلاتي:

-تم إضافة متغير التضخم (INF) الذي يمكن أن يوصف على انه ظاهرة نقدية وهو الحالة التي يكون فيها إفراط في خلق الأرصدة النقدية أين تصبح الكتلة النقدية كبيرة و بالمقابل

تطارد سلعا قليلة فيحدث ارتفاع في الأسعار (فائض في الطلب النقدي اكبر من العرض السلعي) (Rubaie, 2013, pp. 12-13). و بما أن الجزائر مرت بالعديد من التغيرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة نسب التضخم التي شهدت تقلبات من مستويات مرتفعة إلى أخرى معتدلة لهذا تم إدراجه ضمن المتغيرات الدالة و المهمة و المعدلة للنموذج من خلال بيانات سنوية من البنك الدولي خلال فترة الدراسة.

-أسعار البترول: نظرا لكون الجزائر دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تُشكّل أسعار البترول عاملا أساسيا في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، فقد تم اختيار أسعار البترول (PP) كمؤشر رئيسي ومؤثر في الدراسة القياسية. ويهدف هذا الاختيار إلى تحليل الأثر المحتمل لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على سلسلة زمنية سنوية تمتد من عام 1990 إلى 2022، مستدين إلى بيانات سلة أسعار منظمة أوبك (OPEC Basket Price).

-النمو الاقتصادي: يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج داخل الدولة أو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الكمي الرئيسي للإنتاج خلال فترة زمنية مدتها عام واحد (Ivic, 2015, p. 55) و تكون هذه الزيادة في النسبة المئوية للإنتاج الكلي محسوبة بالأسعار الثابتة أي تدل على الزيادة الحقيقية في الدخل الوطني (Sharqawi, 2015, p. 46).

لذلك تم اختيار سلسلة زمنية سنوية من 1990 إلى 2022 للتعبير عن متغير النمو الاقتصادي عن طريق التطور السنوي للناتج المحلي الإجمالي (EGDP) بالأسعار الثابتة بالدينار الجزائري من قاعدة بيانات البنك الدولي.

4. تحليل تطورات السياسة المالية و النقدية في الجزائر في ظل معدلات النمو الاقتصادي المختلفة:

تعمل كل من السلطة النقدية و المالية في الجزائر وفق مجموعة من المعايير و التي تتحدد حسب المعطيات و الحالة السائدة عموما اقتصاديا و اجتماعيا، حيث اتجهت إلى انتهاج العديد من السياسات و تنفيذ مجموعة من القرارات التي بينت توجهات كل من السياستين في الجزائر عموما و السياسة الاقتصادية الكلية خصوصا.

فالجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى البحث عن رفع معدلات النمو الاقتصادي و رفع مستويات المعيشة في المقابل واجهت العديد من الأزمات و الاختلالات الاقتصادية التي اقتضت تغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه مركزيا إلى تبني نظام اقتصاد السوق، و هو ما جعل السلطات تعيد النظر في سياستها المتبعة و ذلك بالاعتماد على العديد من الإجراءات النقدية و المالية بهدف ضمان الاستقرار النقدي و المالي و تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و منه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة (boukhabia & guenouni, 2022, p. 681).

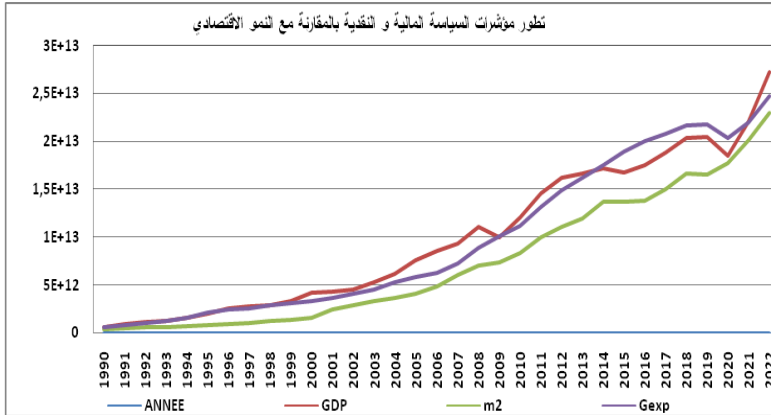
تميز التحكم في السياسة المالية في الجزائر من خلال توجيه الإنفاق الحكومي حسب معطيات كل مرحلة، في بداية التسعينات (1990-1998) و مع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي FMI لمواجهة الانخفاض الحاد في أسعار البترول عام 1988 ارتبطت التحولات في الإنفاق الحكومي (GEXP) بالقيود التي فرضها و بالاتفاقيات و برامج التثبيت الاقتصادي و التي فرضت سياسة مالية تقشفية صارمة (تجميد الأجور، تقليص حجم الموازنة...) مكن هذا من تحقيق فائض مالي في الخزينة قدره 14 مليار دينار جزائري بفضل سياسة ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، إلا أن هذا التوازن لم يستمر حيث أدى انهيار أسعار البترول عام 1992 إلى عجز مالي كبير بلغ 100 مليار دينار في 1993 و نتيجة لذلك، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض ضمن الاتفاقيات الموسعة للقروض لمدة ثلاث سنوات، بقيمة 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 79.12% من حصتها كان الهدف من هذا القرض تقليص العجز المالي، ضبط نمو الإنفاق الجاري، وتوسيع الوعاء الضريبي لزيادة الإيرادات العامة، مع السعي لتحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 5% ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تم إقراره في 21 مايو 1998 (boukharria & youcefi, 2018, pp. 88-90).

فخلال تلك الفترة لم يكن هناك نمو كبير للنفقات الحكومية و لا للنمو الاقتصادي وكانت بطيئة جدا نظرا لما كانت تعانه ومن تذبذبات و تقلبات في هيكل اقتصادها وكان هنالك تنطابق في الزيادة الطفيفة لكلا المؤشرين وهو ما يوضحه الشكل (1).

بالرغم من المحاولات إلى خلق سبل أخرى لتفعيل و تعزيز فعالية السياسة المالية لتحقيق الأهداف ظلت أسعار البترول هي المتحكم في توجيه التغيرات الاقتصادية في الجزائر إلى

يومنا هذا فمع انتعاشها لجأت الجزائر إلى التوسع في الإنفاق و زيادة المشاريع الاستثمارية ما يعرف بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بقيمة 525 مليار دينار و المخطط التكميلي (2005-2009) بقيمة 55 مليار دولار المخطط الخماسي (2009-2014) بقيمة 286 (naili & Bakhouch, 2020, pp. 638-635) هذا التوسع في الإنفاق يمكن ملاحظته من خلال الشكل (1) أين يتبين انه شكل قمم متزايدة و بشكل كبير خلال تلك الفترة في المقابل أيضا النمو الاقتصادي حقق قفزات و قمم لم يحققها من قبل لا كن الملفت أن هذه الزيادة الكبيرة في الإنفاق بعد سنة 2014 إلى 2022 أصبحت لا تتوافق مع الزيادة في النمو الاقتصادي وبتد عكسية تماما.

الشكل 1: تطور مؤشرات السياسة المالية و النقدية في الجزائر بالمقارنة النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

تم تحليل السياسة النقدية في الجزائر من خلال تطور المعروض النقدي من 1990-2022، بالنظر إلى تطورها من خلال الشكل (1) فقد شهد العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 نموا متزايدا خلال فترة الدراسة و تغير و توسع ملحوظ في حجم السيولة النقدية المتاحة في الاقتصاد يمكن تفسير ذلك من خلال ما تم ضخه من اجل برامج الاستثمارات التنموية و استمرت هذه الزيادة خاصة بعد سنة 2017 و بعد الاعتماد على المزيد من الإصدار النقدي عن طريق تطبيق التمويل غير التقليدي بعيد عن الاستدانة الخارجية لمواجهة العجز المتزايد جراء انخفاض أسعار البترول بعد سنة 2014، و كانت نتيجة ذلك نمو اكبر للكتلة النقدية أمام نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

5. منهجية الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بطابعها التطبيقي الكمي حيث تم تطبيق منهجية البحث بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ARDL. حيث يجمع نموذج ARDL بين مكون الانحدار الذاتي (أي الإبطاء لمتغير تابع واحد) ومكون الإبطاء الموزع (أي الإبطاءات لمجموعة من المتغيرات التوضيحية). يرجع أصل هذا النموذج إلى تحليل العمليات الاتجاهية المستقرة زمنياً و إلى مجموعة من الشروط الأخرى. تم تطوير منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) أو اختبار الحدود (Bounds Test) من قبل (Pesaran & Shin, 1999) بينما تم توسيعها لاحقاً بواسطة (Pesaran, Shin, & Smith, 2001).

يعد نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ARDL واحد من أكثر الأساليب مرونة في التحليل القياسي الاقتصادي للعلاقة بين الطاقة (إيرادات البترول) والنمو الاقتصادي، لاسيما عندما يكون الإطار البحثي متأثراً بتغيرات هيكلية وصددمات كما في حالة الجزائر، والتي قد تؤدي إلى تغيير نمط و تطور المتغيرات المؤثرة على مستويات النمو، حيث إن القدرة على استخدام عدد كاف من فترات التأخير نتيج التقاط آلية توليد البيانات بأفضل شكل ممكن ويعني ذلك أن المنهجية يمكن تطبيقها بغض النظر عن كون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ ، أي مستقرة عند المستوى، أو من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أي مستقرة عند الفرق الأول، أو حتى متكاملة بشكل جزئي (Menegaki, 2019, p. 01). يقسم تحليل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) إلى جزئين رئيسيين:

في الخطوة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود (F-bounds test)، كما يتم تقدير الأثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يساعد في تحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة و الخطوة الثانية يتم تنفيذ نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بهدف تحديد الفترة الزمنية اللازمة لإزالة أي انحرافات في المتغير التابع وإعادته إلى مساره التوازني بالإضافة إلى تحليل التأثيرات قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يوفر فهما أعمق للديناميكيات قصيرة الأجل بين المتغيرات.

بالإضافة إلى مجموعة من الاختبارات القبلية للمتغيرات، تم تطبيق اختبار جذر الوحدة باختبار ديكي-فولر الموسع (ADF). علاوة على ذلك فإن نموذج ARDL حساس لاختبار فترة الإبطاء الأمثل لذلك يتم تحديده مسبقاً قبل التقدير يتم تحديد طول الإبطاء الأمثل بناء على معيار شوارتز (SIC) (Bhattacharjee and Das 2022, 74). يمكن تحديد نموذج ARDL باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta x_{t-i} + \sum_{i=1}^p \varepsilon_i \Delta z_{t-i} + \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 x_{t-1} + \lambda_3 z_{t-1} + \mu_t \quad (1)$$

6. نتائج الدراسة:

1.6 اختبار الجذر الوحدة: قبل اختيار النموذج المناسب و تقدير العلاقة و الأثر طويل الأجل بين متغيرات الدراسة سنقوم بدراسة استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية عند المستوى At Level و عند الفرق الأول At First Difference من خلال اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) للتحقق من استقرارية المتغيرات المستخدمة في النموذج.

الجدول 1: نتائج اختبار ديكي فولر ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
	At Level	EGDP	GEXP	INF	M2	PP
With Constant	t-Statistic	-3.9205	-1.9673	-1.6798	-1.0266	-1.1387
	Prob.	0.0051	0.2987	0.4316	0.7316	0.6880
		***	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8519	-2.3504	-1.6799	-3.9334	-2.1537
	Prob.	0.1906	0.3958	0.7368	0.0220	0.4979
		n0	n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.8397	-0.7480	-1.4084	0.0682	0.1140
	Prob.	1.0000	0.3836	0.1450	0.6973	0.7117
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
	d(EGDP)	d(GEXP)	d(INF)	d(M2)	d(PP)	
With Constant	t-Statistic	-4.6630	-4.6172	-5.6183	-4.1486	-4.4842
	Prob.	0.0008	0.0011	0.0001	0.0031	0.0012
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2855	-4.5062	-5.7541	-4.1088	-4.4117
	Prob.	0.0009	0.0069	0.0003	0.0154	0.0074
		***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0532	-4.6928	-5.6498	-5.7296	-4.4538
	Prob.	0.0034	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول السابق الذي يستعرض نتائج اختبار ديكي فولر ADF و بالاستعانة ببرمجية Eviews12 يتبين أن متغيرات الدراسة سلاسل مستقرة مزيج بين المستوى 10

و الفرق الأول I1 عند القيمة الاحتمالية 5% في جميع الحالات (وجود ثابت وجود ثابت و اتجاه عام و عدم وجود ثابت و اتجاه عام و بالتالي فإننا نستطيع تطبيق منهجية ARDL على متغيرات الدراسة.

2.6. تقدير نموذج ARDL : اختيار النموذج الأمثل بناءً على معيار Akaike (AIC) Information Criteria : وفقاً لمعيار AIC فإن النموذج المناسب الذي تم تحديده و الأمثل هو $ARDL(1,1,1,1,1)$ من بين النماذج المنجزة وهذا يعني أن المتغير التابع EGDP لديه درجة إبطاء واحدة، كذلك المتغيرات الأخرى GEXP، INF، M2، PP تأخذ درجة إبطاء واحدة.

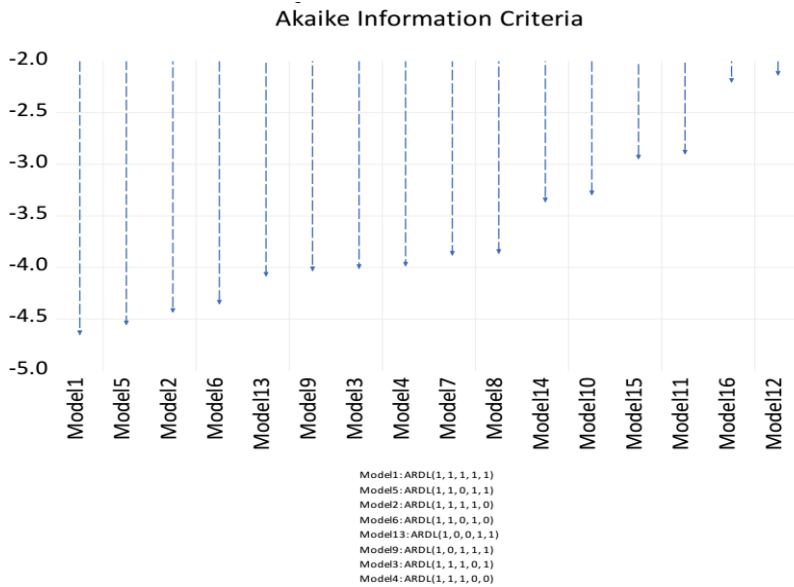
و عليه فإن النموذج يأخذ الصيغة التالية :

$$\begin{aligned} \Delta EGDP_t = & C_0 + \sum_{i=1}^1 \alpha_1 \Delta EGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^1 \alpha_2 \Delta GEXP_{t-i} + \sum_{i=1}^1 \alpha_3 \Delta INF_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^1 \alpha_4 \Delta M2_{t-i} + \sum_{i=1}^1 \alpha_5 \Delta PP_{t-i} \\ & + \beta_1 EGDP_{t-1} + \beta_2 GEXP_{t-1} + \beta_3 INF_{t-1} + \beta_4 M2_{t-1} + \beta_5 PP_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث :

Δ الفروق من الدرجة الأولى، C_0 الحد الثابت، ε الخطأ العشوائي، $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل، معاملات العلاقة طويلة الأجل $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$.

الشكل2: اختبار الفجوات الملائمة لنموذج الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

3.6 اختبار الحدود للتكامل المشترك

الجدول2: اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic K	163.9087	10%	2.2	3.09
	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	29		Asymptotic: n=1000	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات وفقا لنموذج ARDL نقوم باستخدام اختبار فيشر (F-Bounds Test) .

حيث إذا كانت قيمة F المحسوبة أعلى من الحدود العليا $I(1)$ عند مستوى المعنوية، يتم رفض الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) المبنية على عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل. إذا أثبت اختبار إحصائية F وجود علاقة طويلة الأجل واحدة بين المتغيرات (أي بين المتغيرات الأساسية)، يمكن تطبيق نهج ARDL (Emeka & Aham, 2016, pp. 81-82)

الفرضية الصفرية: (H_0) لا توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات (لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات) $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$.

الفرضية البديلة: (H_1) هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات (هناك تكامل مشترك بين المتغيرات) $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$.

إحصائية $(F\text{-statistic}) = 163.9087$ و التي أظهرتها النتائج في الجدول السابق هذه القيمة يتم مقارنتها بالقيم الحرجة ضمن مستويات معنوية مختلفة (10%، 5%، و 1%) و يتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية F مع القيم الحرجة $I(0)$ و $I(1)$. بما أن قيمة F-statistic المحسوبة (163.9087) أعلى بكثير من القيم الحرجة عند جميع المستويات، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) مما يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

4.6 تقدير العلاقة طويلة الأجل (Long-run Estimation)

الجدول 3: تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GEXP	-0.013205	0.012391	-1.065730	0.2999
INF	0.042634	0.023806	1.790916	0.0893
M2	0.006895	0.012553	0.549265	0.5892
PP	0.012206	0.003246	3.760507	0.0013
C	31.20272	1.465293	21.29452	0.0000
EC = EGDP - (-0.0132*GEXP + 0.0426*INF + 0.0069*M2 + 0.0122*PP + 31.2027)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

بعد التأكد وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات قمنا بتحليل اختبار تقدير العلاقة طويلة الأجل حيث أظهرت النتائج ما يلي:

الإنفاق الحكومي (GEXP): بما أن المعامل -0.0132 سلبي فهذا يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0132، لكن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

التضخم (INF): جاء معامل التضخم مساوياً لـ (0.0426) موجب، مما يعني أن زيادة التضخم بوحدة واحدة ترفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0426، لكن هذا التأثير ضعيف من الناحية الإحصائية قريبة من الحد المقبول ولكنها غير قوية بما يكفي.

عرض النقود (M2): أما معامل العرض النقدي بمعناه الواسع يساوي (0.0069) و هو موجب، مما يدل على أن زيادة عرض النقود بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0069 ولكن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً .

أسعار النفط (PP): وأخيراً جاء المعامل الخاص بأسعار البترول مساوياً لـ (0.0122) و موجب، مما يعني أن زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0122، وهذا التأثير يتضح انه معنوي جداً من الناحية الإحصائية.

و كنتيجة لما سبق فالإنفاق الحكومي والمعروض النقدي و التضخم ليس لهما تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن قيم الاحتمالات p-values 0.2999، 0.0893، 0.5892، على التوالي أكبر من 0.05.

5.6 تقدير العلاقة قصيرة الأجل (Short-run Estimation)

الجدول 4: تقدير العلاقة قصيرة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GEXP)	-0.005857	0.000874	-6.703837	0.0000
D(INF)	0.005364	0.000865	6.197754	0.0000
D(M2)	-0.004971	0.000810	-6.141032	0.0000
D(PP)	0.001811	0.000276	6.567827	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.065574	0.001860	-35.24565	0.0000
R-squared	0.977498		Mean dependent var	0.114608
Adjusted R-squared	0.973747		S.D. dependent var	0.114787
S.E. of regression	0.018599		Akaike info criterion	-4.975865
Sum squared resid	0.008302		Schwarz criterion	-4.740124
Log likelihood	77.15004		Hannan-Quinn criter.	-4.902034
Durbin-Watson stat	1.892720			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

تعكس نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) العلاقة قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة محل الدراسة وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي (EGDP)، بالإضافة إلى تصحيح الانحرافات عن التوازن طويل الأجل.

أثر المتغيرات المستقلة على التغير في الناتج المحلي الإجمالي (EGDP):
التغير في الإنفاق الحكومي $D(GEXP)$: جاء المعامل بالنسبة التغير الإنفاق الحكومي مساوياً ل (-0.005857) سلبى ومعنوي، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.00586 لكل وحدة زيادة. يشير ذلك إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يكون لها تأثير سلبى على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

التغير في التضخم $D(INF)$: أما لمعامل التغير في التضخم يساوي (0.005364) و هذا يدل على انه موجب و كذلك معنوي ($p = 0.0000 < 0.05$)، أي أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

التغير في المعروض النقدي $D(M2)$: كذلك بالنسبة لمعامل التغير في المعروض النقدي جاء مساوي لـ (-0.004971) سلبي ومعنوي ($p = 0.0000 < 0.05$)، مما يعني أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. التغير في أسعار النفط $D(PP)$: أما أسعار النفط جاءت بمعامل يساوي (0.001811) و هو موجب ومعنوي جدًا ($p = 0.0000 < 0.05$)، مما يعني أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

قيمة حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$: وأخيرا جاءت قيمة حد تصحيح الخطأ بمعامل قيمته تساوي (-0.065574) سلبي ومعنوي ($p = 0.0000 < 0.05$)، كنتيجة لهذه القيمة أن 65.57% من الانحرافات عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة.

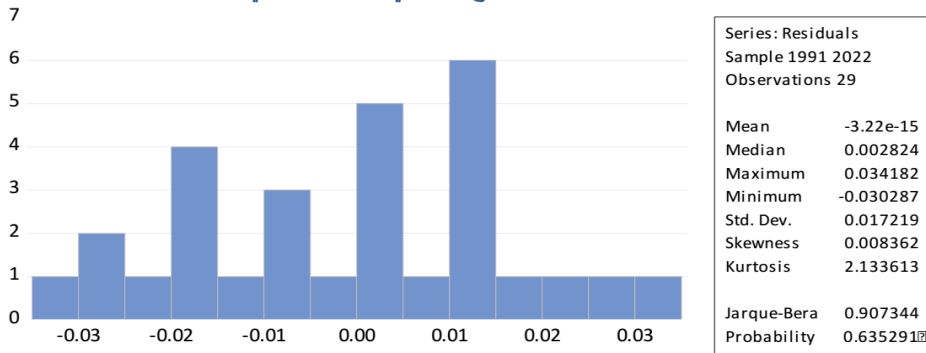
يشير هذا إلى أن التعديلات نحو التوازن طويلة الأجل تحدث بشكل معتدل، أي أن أي صدمة قصيرة الأجل في الاقتصاد ستستغرق بعض الوقت حتى تعود إلى التوازن

6.6 اختبار صلاحية النموذج

للتأكد من صلاحية النموذج الذي تم اختياره أجرينا مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي ندرجها كالآتي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي: للتأكد من أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعياً، نجري اختبار Jarque-Bera حيث تبني فرضية العدم (فرضية التوزيع الطبيعي) في هذا الاختبار على أن البقايا تتبع توزيعاً طبيعياً.

الشكل 3: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

حيث نلاحظ من خلال الشكل أن البواقي موزعة بشكل طبيعي و هذا حسب القيمة الاحتمالية (p -value) تساوي 0.63 و هي قيمة عالية و اكبر من 0.05 حيث يعتبر هذا دعم قوي لفرضية العدم، مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية العدم و يؤكد أن البقايا موزعة بشكل طبيعي.

ثانيا: الارتباط التسلسلي للبواقي و اختلاف التباين

الجدول 05: الارتباط التسلسلي للبواقي و اختلاف التباين

Test	t-Statistic	Prob
Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey	1.028074	0.4537 F(9,19)
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.327580	0.5722 Prob. F(1,25)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

اختبار التباين غير المتجانس يستخدم لمعرفة ما إذا كان تباين الخطأ في النموذج ثابت عبر جميع القيم، وهو افتراض مهم في النماذج الاقتصادية والإحصائية وذلك باختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين". لدينا هنا اختبارين رئيسيين:

اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey Test) : إحصائية الاختبار F -statistic =

1.028074 والقيمة الاحتمالية $(Prob) = 0.4537$ أكبر من 0.05 فإننا لا نرفض

الفرضية الصفرية مما يعني عدم وجود مشكلة التباين غير المتجانس في النموذج.

اختبار ARCH (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity)

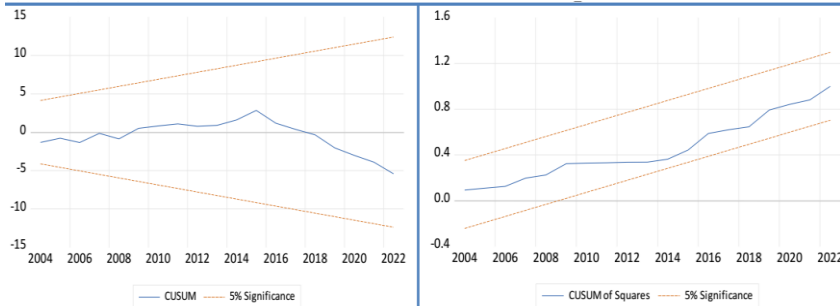
إحصائية الاختبار F -statistic = 0.327580 والقيمة الاحتمالية $(Prob) = 0.5722$

أكبر من 0.05 فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية مما يعني عدم وجود مشكلة ARCH في البيانات، أي أن التباين لا يتغير بمرور الزمن. بناءً على نتائج كلا الاختبارين، يمكننا القول بأن النموذج لا يعاني من مشكلة التباين غير المتجانس، مما يعني أن افتراض ثبات التباين محقق و أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الإحصائية.

ثالثا: استقرار هيكل النموذج

للتأكد و لضمان خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، تم إجراء اختباري CUSUM و CUSUM of Squares، حيث يُعد هذان الاختباران من الأدوات التحليلية الأساسية لتقييم استقرار معاملات النموذج على المديين القصير والطويل.

الشكل4: اختبار CUSUM و CUSUM of Squares لاستقرار هيكل النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

تشير نتائج CUSUM إلى أن الإحصائية تقع ضمن الحدود الحرجة، المحددة بخطوط متقطعة، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية خلال الفترة الزمنية المدروسة وبالمثل يُظهر اختبار CUSUM of Squares أن الإحصائية تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعكس استقرار تباين الأخطاء وعدم وجود اضطرابات فجائية أو تغيرات هيكلية كبيرة في هيكل النموذج. وبناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الديناميكي، حيث تظل معاملاته ثابتة عبر الزمن، مما يعزز موثوقية التقديرات والاستدلالات المستخلصة من التحليل.

7. خاتمة:

قامت هذه الدراسة البحثية بفحص أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022 من خلال متغيرات معبرة عن السياستين من المعرض النقدي والإنفاق الحكومي و اللذان يعدان من المتغيرات السياسية المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أسعار البترول و معدلات التضخم كمتغيرات ضابطة و مهمة لتوازن النموذج خاصة في حالة طبيعة الاقتصاد الجزائري بحيث لا يمكن إهمالها وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

يمكننا أن نستنتج من هذه الدراسة ما يلي:

يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية وهناك علاقة توازن و تكامل مستقرة وطويلة الأجل بينهما حيث وُجد أن النموذج الأمثل لوصف هذه العلاقة هو $ARDL(1,1,1,1,1)$.

يتضح أن السياسة النقدية والمالية تلعبان دوراً متزايد الأهمية في دعم الاقتصاد، ولكن يبقى تأثير السياسة المالية ضعيف و في اتجاهات سلبية مقارنة بالتأثير الموجب للسياسة النقدية في المدى الطويل.

من خلال تحليل نتائج العلاقة طويلة الأجل توصلنا إلى أن الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي والتضخم ليس لهما تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن هذه المتغيرات قد لا تكون مهمة في تحديد الناتج المحلي الإجمالي ولا تأثر عليه في العينة المستخدمة على المدى الطويل على عكس أسعار البترول تبين أنها مهمة و لها التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في حالة الجزائر في توجيه النمو الاقتصادي هو أسعار البترول كغيرها من الدول التي تعتمد على ريع و عوائد الموارد النفطية.

زيادة الإنفاق الحكومي يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير مما يؤكد أن السياسة المالية في الجزائر لا تؤثر بالشكل المطلوب و بما يتوافق مع مستهدفات السياسة المالية عموماً، مما يؤكد أن السياسة المالية في الجزائر سياسة مالية غير مستدامة على المدى القصير مما يدل على أن هناك ضعف لإدارة السياسة المالية بسبب سوء تخصيص الموارد أو بسبب تأثير التضخم لتزايد النفقات و يمكن تفسير ذلك بعدم كفاءة الاستثمار الحكومي أو هيمنة نفقات التشغيل على حساب النفقات الاستثمارية و ارتفاع الدعم الحكومي على حساب الاستثمارات ربما يشير هذا لضرورة وجود إصلاحات مالية لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي و بالتالي توجيه أكثر كفاءة للسياسة المالية.

بالنسبة للسياسة النقدية فنجد أن لها تأثير سلبي على المدى القصير مما يؤكد أن زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد دون ما يقابله من إنتاج حقيقي يزيد من احتمالية خلق الضغوط التضخمية و لا يؤثر بالشكل المطلوب على النمو الاقتصادي.

و أخيرا تبقى أسعار البترول PP لها التأثير الأكبر و وجد انه إيجابي قوي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن أسعار البترول مهمة في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل و في الأجل القصير أيضا إيجابي و معنوي جدا، مما يعني أن هذا المتغير يلعب دورا مهما في ضبط معدلات النمو مع المستهدفات و أن التأثير الحقيقي يظهر في الأجل الطويل و في الأجل القصيرة ضمن نتائج هذا النموذج بالنسبة لهذه النتيجة منطقية و تنطبق تماما مع واقع هيكل الاقتصاد الجزائري نظرا لأنه يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية و نظرا لان تقلباته كبيرة في الأسواق العالمية و غير مستقرة و لا تتحدد بعوامل ثابتة تحدد مدى استقرارها فهذا يعطي إشارات إلى أن التنوع الاقتصادي ضرورة لبد أن توضع كأولوية للخروج من واقعها الاقتصادي المرتبط بأسعار النفط و تقلباتها.

8. قائمة المراجع:

1. Bhattacharjee, A., & Das, J. (2022). Assessing the long-run and short-run effect of monetary variables on stock market in the presence of structural breaks:evidence from liberalized India. IIM Ranchi journal of management , 02 (01).
2. boukhabia, s., & guenouni, h. (2022). The relative importance of fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria from 1962-2019. WORLD POLITICS , 6, 681.
3. boukhabia, a., & youcefi, r. (2018). Les programmes de réformes économiques et leur impact sur l'économie algérienne Etude analytique pour la période 1989-2015. Revue Les Cahiers Du POIDEX , 7 (1), 88-90.
4. boussiki, h., & aissani, l. (2019). The impact of fiscal and monetary policy on economic growth: Econometric study for the case of Algeria (2000-2018). Milev Journal of Research And Studies , 5 (2), 303.
5. Chehat, O. (2022). The effects of Monetary and Fiscal policies on Economic growth in Algeria Empirical study over the period 1995-2019. Algerian Journal of Human and Social Sciences , 10 (01).
6. Duaimi, Z. J.-H. (2018). The Productivity of Public Spending in Iraq and the Problem of Time Discrepancy During the Fiscal Year.

- University of Karbala. Iraq : College of Administration and Economics.
7. Hibour, f., & taleb, d. (2022). The impact of fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria Standard Study The period 1990-2020. *Industrial Economics Review(Khezzartech)* , 12 (02).
 8. Ivic, M. M. (2015). ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT. (JPMNT) *Journal of Process Management – New Technologies, International* , 3 (1), 55.
 9. laiche, a., & sayah, b. (n.d.).
 10. laiche, a., & sayeh, b. (2020). The reactionary and reactive effect between fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria during the period (1980-2017) standard study. *Forum for Economic Studies and Research Journal* , 04 (1).
 11. Menegaki, A. N. (2019, October 18). The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field; Best Implementation Strategies. *economies* , 01.
 12. MESSAOUDI, M. (2024). Predicting the impact of fiscal and monetary policy on economic growth in Algeria during the period 1980-2022. *JOURNAL OF AL MAYADINE AL IKTISSADIA* , 06 (01).
 13. naili, m., & Bakhouch, s. (2020). Evaluation of Development Plans in Algeria 2001- 2014. *Afak Ilmia Journal* , 12 (01), 636-638.
 14. Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1999). In *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium. An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis* . (S. Strøm, Ed.) Cambridge University Press.
 15. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics* (16).
 16. Rubaie, R. (2013). *The Role of Fiscal and Monetary Policy in Addressing Stagflation*. Amman, Jordan: Amneh Publishing and Distribution House.
 17. Samaul, B. O. (2016, August 30). *The Impact Of Fiscal and Monetary Policy on Nigerian Economic Growth* . MPRA .
 18. Sharqawi, M. A. (2015). *Economic Growth and the Challenges of Reality*. 1st ed. Amman, Jordan: Ghaidaa Publishing and

- Distribution House. (1st ed.). Amman, Jordan: Ghaidaa Publishing and Distribution House.*
19. Shrestha, P. K. (2022). *An Empirical Analysis of Money Supply Process in Nepal. NRB ECONOMIC REVIEW* , 25 (02).
20. timothy, t. A., & ishola, v. o. (2020, 11 25). *Effect of Fiscal policy and monetary policy on economic growth in nigeria (1989-2018) A time series analysis. SSRN* .